

الباب الرابع

آثار جريمة غسل الأموال

obeikandi.com

تقديم:

إن النشاط الإجرامي لجريمة غسيل الأموال وبلا شك كأى نشاط إجرامي له نتائج سلبية على نواحي عدة في المجتمع ، فلها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية بالآثار التي تخلفها عملية دمج الأموال المحصلة من جريمة في أموال ذات مصدر معلوم على نحو ما سوف نرى في الفصول الآتية :

الفصل الأول الآثار السلبية على الاقتصاد

تقديم :

ترتبط دائماً أبداً جريمة غسيل الأموال بالجريمة حيث تتولد من جريمة وتشكل جريمة ومن هنا كان لها تأثير في محل ارتكاب الجريمة الأولى وكذا في ممارسة سلوكها ونشاطها الإجرامي في المحل الآخر وهو الغالب .

ويرتبط غسل الأموال من الناحية الاقتصادية بما يسمى بالاقتصاد الخفي^(١) حيث يتمثل النشاط الإجرامي في إخفاء ودمج الأموال في أموال أخرى معلومة المصدر والحصول على أموال يمكن التعامل عليها وعودتها إلى مصدرها ، وإن كانت آثار غسل الأموال العينية كإنشاء الشركات والمصانع وخلافها قد يفيد الاقتصاد الوطني من حيث الضرائب والعمالة إلا أن ذلك الأثر الاقتصادي غير مثبت في حسابات الدخل القومي ، فضلاً عن أن هذا الدخل غير ناتج عن

(١) يقصد بالاقتصاد الخفي " مجموعة الأنشطة غير المسجلة ضمن إطار الحسابات القومية ويتضمن جانبين أحدهما مشروع مثل دخول القطاع غير الرسمي من أصحاب الأعمال الهامشية كالباعة المتجولين والنساء وأخرى غير مشروع يتمثل في الدخول الناتجة عن الأعمال الغير مشروعة قانوناً مثل غسيل الأموال .

نشاط اقتصادي حقيقي إذ لا يقابلها أي جهد مما يؤدي إلى آثار سلبية على الأسعار كما يساهم في حدوث ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي^(٢) وأخيراً قد يترتب على غسيل الأموال تزييف العملة الوطنية والنقد الأجنبي والذي يترتب عليه انخفاض مستوى الأسعار والضرر بالعملة الأجنبية

المبحث الأول أثر غسيل الأموال على الدخل القومي

أولاً : تؤثر عمليات غسيل الأموال على الدخل القومي بهروب الأموال إلى خارج نطاق الدولة مما يشكل خطر العجز في الموازنة العامة إذا كانت محصلة من فساد سياسي أو إداري، وحرمان الدولة من ثمار هذه الأموال .

ثانياً : اضطراب عدالة توزيع الدخل القومي بحصول فئة من المجتمع على دخول دون وجه حق غير مشروعة وحدوث فجوة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع .

ثالثاً : زيادة معدلات الاستهلاك مع النقص في الادخار دون حدوث زيادة مقابلة في الناتج المحلي الإجمالي " وهو مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة غالباً تكون سنة " وبعد خصم جزء من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل رأس المال المستهلك في العملية الإنتاجية يظهر لنا الناتج المحلي الصافي، وإذا ما أضفنا النتيجة النهائية لنشاط القطاع الخارجي إلى الناتج المحلي الصافي نحصل على الناتج القومي الصافي^(٣) .

رابعاً : تقلص الأنشطة الخاضعة للضريبة وانخفاض حصيلة خزانة الدولة في حال ما إذا كانت تلك الأموال قد استخدمت داخل الدولة .

(٢) د. حمدي عبد العظيم - المرجع السابق - ص ١٧٧ .

(٣) د. محمد خليل برعي - النقود والبنوك - مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٠ - ص ٨١، ١٧٩ .

خامساً : انخفاض معدل الادخار بهروب الأموال إلى خارج الدولة ونقص المدخرات المحلية على حساب الوفاء باحتياجات الاستثمار واتساع نطاق الفجوة التمويلية .

المبحث الثاني آثر غسيل الأموال على الاستثمار

أولاً : يؤثر نشاط جريمة غسيل الأموال في حرمان الدول من الاستثمارات بالأموال المهربة إلى الخارج والحرمان من توظيف رأس المال توظيفاً استثمارياً سليماً .

ثانياً : تمويل الأنشطة التجارية والمالية الاستهلاكية من أجل تحقيق الربح السريع وليس من أجل القيمة الإنتاجية المضافة ، وذلك كشراء الشركات الخاسرة أو إنشاء المشروعات الخيرية بغية تطهير الأموال واتجاه الأموال المحصلة إلى المضاربات العقارية والأوراق المالية والإنفاق الاستهلاكي .

ثالثاً : فساد مناخ الاستثمار بتقليد أصحاب الأموال المشروعة أصحاب الأموال غير المشروعة بالاستثمار خارج الدولة^(٤) .

رابعاً : نقص التمويل الأجنبي اللازم لاستيراد السلع والتجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .

خامساً : عدم جدوى الأموال في الاستثمار الحقيقي المؤثر في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي لسرعة استبدال محلها من عقارات إلى أوراق مالية إلى مضاربات .

سادساً : التأثير على مناخ الاستثمار العام في الدولة إذا ما صُنفت بأنها دولة ذات محل لغسيل الأموال^(٥) .

(٤) مجلة الحقوق - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - سنة ٢٣ - عدد ٣ - ١٩٩٩ ، ص : ٢٧٨ .

(٥) د. أحمد عبد الخالق : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال - دار النهضة العربية . ١٩٩٧ ، ص : ٢٧ .

سابعاً : تقليل الثقة في الاستثمارات المندمج بها أموال غير طاهرة لدى المتعاملين في الاستثمارات والعزوف عنها^(٦).

المبحث الثالث

أثر غسيل الأموال على الادخار المحلي

أولاً : انخفاض الادخار باللجوء إلى غسيل الأموال في طريق التصرفات العينية كشراء الذهب والتحف الفنية كتصرفات استهلاكية.

ثانياً : تحويل مدخرات المصارف إلى الخارج مما يجعلها عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات الاستثمارية وتمويلها.

ثالثاً : عدم استفادة الدولة من الادخارات الخاصة المعادة إلى أصحابها بعد غسيلها دون استثمارها.

رابعاً : اكتناز الأموال المغسولة داخل الدولة دون تحويلها و ضخها في الاستثمارات خشية افتضاح الأمر في مصدرها.

المبحث الرابع

أثر غسيل الأموال على سعر الصرف

أولاً : يؤدي غسيل الأموال إلى زيادة عرض العملة الوطنية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية بغرض التحويل إلى الخارج أو الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية^(٧).

(٦) د. أحمد جمال الدين موسى - الجريمة المنظمة - تحليل الاقتصاد - بدون دار نشر - ١٩٩٨ - ص : ٢٤ .

(٧) د. حمدي عبد العظيم - المرجع السابق - ص ١٩٥ .

ثانياً : استنزاف الاحتياطي النقدي للدولة من العملات الأجنبية بما يؤدي إلى لجوء المصرف المركزي إلى رفع سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات المحلية من المصرف المركزي إلى رفع سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات المحلية من التحويل للعملات الأجنبية مما يؤثر على الاستثمار .

ثالثاً : انخفاض قيمة العملة الوطنية بسحب مبالغ مالية كبيرة فجأة بقصد تحويلها .

رابعاً : ارتفاع سعر العملة الوطنية غير المبرر اقتصادياً وبما لا يعكس الأداء الاقتصادي بما يضر الاقتصاد الحقيقي وذلك بتدفق النقد الأجنبي لغسله وزيادة الطلب على النقد الوطني ورفع سعر الصرف لها بأكثر من قيمتها الحقيقية^(٨) .

المبحث الخامس

أثر غسيل الأموال على النشاط المصرفي

أولاً : تجاوز قواعد الائتمان في المعاملات المصرفية لتزايد حجم الأموال المغسولة مما يدفعها إلى منح القروض دون ضوابط وانتشار القروض التضخمية والمجاملة والتي كانت أحد أسباب إفلاس العديد من البنوك الآسيوية^(٩) .

ثانياً : ظهور منافسة غير متكافئة في الاقتراض من المصارف بين المستثمر الأجنبي والمحلي وظهور أسواق مالية موازية ذات صلة مباشرة بالاقتصاد الخفي .

ثالثاً : التأثير السلبي على الحجم الطبيعي لقوة الصارف بقبول أموال غير مشروعة وانهارها بعد سحب تلك الأموال فجأة .

(٨) د . السيد أحمد عبد الخالق - المرجع السابق - ص ٣٥ .

(٩) أكاديمية نايف العسكرية - ص : ٥٨ .

المبحث السادس

أثر غسيل الأموال على التضخم

أولاً : تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى حصول أصحابها على دخول كبيرة دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع أو الخدمات بالمجتمع ، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود ، ولا تخلو تلك العمليات من وجود تيار استهلاكي يحدث ضغطاً على المعروض السلعي من جانب الفئة الاجتماعية التي يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك ، وبذلك تساهم عملية غسيل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم^(١٠).

ثانياً : عدم الاعتماد على الادخار المحلي كمصدر من مصادر رأس المال اللازم للاستثمار يجعل التضخم النقدي أو الدين الخارجي بديلاً ضرورياً لتوفير رأس المال المطلوب لتنفيذ المشروعات ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع وزيادة الأسعار وحدوث ضغوط تضخمية .

ثالثاً : التوسع في السيولة الدولية نتيجة غسيل الأموال والتوسع في عرض وطلب النقود على المستوى العالمي مما يؤدي إلى حدوث موجات تضخمية بصورة مستقلة عن أسواق السلع والخدمات^(١١).

رابعاً : يترتب على غسيل الأموال وما يترتب عليها من التهرب من سداد الضرائب إلى نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة مما يدفع الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة التي يظهر أثرها في زيادة المستوى العام للأسعار الذي يترتب عليه ارتفاع في معدلات التضخم^(١٢).

(١٠) بحث أكاديمية نايف - المرجع السابق ص ٥٤ .

(١١) د. خالد سعد زغلول - دراسة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي عقدتها مجلة الحقوق - ١٠/٥/١٩٩٨ - مجلة الحقوق - جامعة الكويت - السنة ٢٢ ، العدد (٣١) ١٩٩٨ .

(١٢) د. محسن عبد الحميد أحمد - التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث - الرياض - ١٩٩٩ ، ص : ١٠٠ .

المبحث السابع

أثر غسيل الأموال على البطالة

أولاً : تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى زيادة معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة من خلال الآثار المترتبة على الاستهلاك والدخل القومي ، فهروب الأموال إلى الخارج يقلل من الادخار وعدم التوسع في المشاريع الاستثمارية العامل الأول لزوال مشكلة البطالة ويقابل ذلك الهروب زيادة في إعداد الطلبات على الأعمال وخريجي الجامعات مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة^(١٣).

ثانياً : الغسيل العيني يقابله الاتجاه إلى المتاجرة والربح السريع دون الاستثمار في المجال الإنتاجي والصناعي والزراعي أو تنمية الموارد البشرية ما يسهم في زيادة معدلات البطالة بالمضاربة في الأموال والعزوف عن الاستثمار .

(١٢) د . خالد سعد زغلول - المرجع السابق - ص : ٣٥٠ .

obeikandi.com

الفصل الثاني الآثار السلبية على المجتمع

تتأثر المجتمعات بظاهرة غسيل الأموال المرتبطة بالجرائم والفساد وما يسفر عنها من آثار اقتصادية وتتلخص تلك الآثار في الآتي :-

أولاً : ازدياد معدلات الجريمة المنظمة محلياً وعالمياً إذ تكون الأموال محل الغسيل متحصلة من جرائم تشجع على إعادة ارتكابها أو ارتكاب غيرها .

ثانياً : الإخلال بالتوازن الاجتماعي في طبقات المجتمع بعودة الأصول المغسولة وزيادة القوة الشرائية لفئة معينة وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع معاناة الفئة الغالبة في المجتمع .

ثالثاً : ارتفاع نسبة البطالة بسبب تحويل وهروب الأموال إلى الخارج بما يؤثر على الادخار والاستثمار والعجز في الدخل القومي وعدم إنشاء المشاريع التي تحد من ظاهرة البطالة .

رابعاً : إهدار القيم الاجتماعية بمتابعة فئات محددة ذي مدخرات مالية ونفقات مالية مرتفعة غير معلومة المصدر ، وبالعالم بالمصادر يتشجع على الانخراط في المنظومة الإجرامية لسد الاحتياجات المعيشية والرغبة في تقليد تلك الفئة الثرية .

خامساً : تفشي الفساد في المصارف والهيئات الحكومية نتيجة للأموال الغير مشروعة المنفقة في تلك الجهات لتيسير أعمال أصحابها .

سادساً : انتشار نوادي القمار والمحطات التليفزيونية الغير هادفة والحفلات الماجنة والتي تعد من وسائل الغسيل بما يؤثر سلباً على القيم والتقاليد الاجتماعية .

سابعاً : رجحان القيم الهابطة عن القيم العملية للعمل والحد والاجتهاد وصولاً إلى الغاية المراد تحقيقها وسلوك الطريق الغير مشروع الذي يتطلب جهد أقل ووقت قصير ويحقق أرباحاً طائلة .

ثامناً : انعدام احترام النظام والسلطات وتفشي روح الإرادة الفردية مع تفشي ظاهرة نجاح القائمين على النشاط الإجرامي اجتماعياً واقتصادياً وتولي المناصب الإدارية والحكومية الرفيعة .

تاسعاً : زعزعة أمن واستقرار المجتمع اقتصادياً ومن ثم اجتماعياً بتفشي ظاهرة الجريمة والمؤدي إلى عدم توافر الاستقرار الاجتماعي لقيام عملية التنمية .

عاشراً : تحمل المواطنين الشرفاء أعباء الضرائب الإضافية الغير مبررة والمفروضة من الحكومة لتعويض العجز في ميزان المدفوعات وخزانة الدولة .

الحادي عشر : إضعاف الولاء والانتماء للوطن عند بعض فئات المجتمع مع تزايد نسبة اللامبالاة وإهدار الطموح

الفصل الثالث الآثار السلبية على السياسة

أولاً : تمتد الآثار السلبية إلى النواحي السياسية كذلك فضلاً عن الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن الجرائم الأولية التي ترتكب وتخل بالأمن والنظام العام تهدد جريمة غسيل الأموال التي تمول جرائم أخرى كالإرهاب وزعزعة الأمن والاستقرار في الدولة .

ثانياً : انتشار الفساد في الأجهزة المصرفية والحكومية محل غسيل الأموال تبعث على عدم الأمان والطمأنينة بنظام الإدارة الحكومية لهيئاتها فضلاً عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية .

ثالثاً : ظهور القائمين بغسيل الأموال بمظهر رجال الدولة أصحاب المشاريع والدلوف إلى الأجهزة الحكومية وتقلد المناصب العليا والتمتع بحصانة مجلس الشعب والاشتراك في سن القوانين التي تحكم السلوك الاجتماعي بما يؤدي إلى الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

رابعاً : تأثير غسيل الأموال على اقتصاد الدولة بالعجز في الادخار وعدم الاستثمار وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وسن المزيد من تشريعات الضرائب يضع الدولة والحكومة في مظهر السلبية من النهوض بالدولة وتحقيق التنمية وكفالة الشعب وسد احتياجاته الأساسية .

خامساً : عجز الدولة عن مكافحة غسيل الأموال بسن القوانين وتطبيق قواعدها بصرامة وحزم يجعل الدولة مصنفة خارجياً ككل أنها إحدى الدول الداعمة للجريمة المنظمة وتصنف ضمن الدول التي تشجع على ارتكاب جريمة غسيل الأموال بما يؤثر عليها سياسياً واقتصادياً في معاملاتها الدولية .